إقتصاد

الصناعة والزراعة في لبنان تحت النار
صمود وسط أتون الحرب والتدمير

وسط ضجيج القذائف وازيز الرصاص، يبقى في لبنان شريانان نابضان بالحياة، يسعيان تحت وطأة الالم لحماية ما بقي من ثمار الارض وجهد الانسان. في الجنوب والبقاع، حيث بساتين الزيتون تروي حكايات اجيال مضت، تتناثر الاشجار المحروقة، لتكون شاهدة على صمود يتحدى القسوة. وفي المدن، حيث تحاول عجلات الانتاج في المصانع ان تدور، مهما ثقلت وطأة الازمات

هذه ليست حكاية صراع بين الحروب والطبيعة فحسب، بل قصة ارادة لا تنحني، تصارع لتحمي لقمة العيش ورمز الكرامة الوطنية.

الزراعة والصناعة في لبنان ليستا مجرد قطاعين اقتصاديين، بل هما ذاكرة اجيال وصمود شعب يحفر بقوته في الارض والحديد، بحثا عن رزق كريم. بينما تخوض المصانع في العاصمة والمناطق الريفية سباقا مريرا مع الازمة لتبقي عجلة الانتاج مستمرة. يبقى السؤال: كيف تظل جذور لبنان الاقتصادية صامدة؟ انه مشهد يشبه ملحمة، حيث الابطال هم الفلاحون والصناعيون، الذين يجابهون التحديات بإرادة جبارة رغم شعور الحزن واليأس الذي يعتريهم أحيانا. لكن خلف هذا الصمود يكمن بحث مضن عن حلول، وصراع مستمر بين القوى الانتاجية والضغوط المتراكمة، في حكاية تحكي قصة بلد يتمسك بالامل حتى في احلك اللحظات، محافظا على بذرة الحياة التي قد تكون يوما مفتاحا لنهضة جديدة.

"الامن العام" التقت رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين سليم الزعني ورئيس تجمع المزارعين والفلاحين في لبنان ابراهيم ترشيشي.

الزعني: التصدير واليد العاملة ابرز تحديات الحرب

■ ما ابرز التحديات التي واجهها القطاع الصناعي اللبناني في اثناء الحرب؟

□ واجهت القطاع الصناعي مجموعة من التحديات الكبيرة والمؤثرة، لعل ابرزها الخوف من توقف الشحن البحري والجوي والبري، الذي يحرم القطاع من امكان استيراد المواد الاولية وتسلم المحروقات، وكذلك التصدير وتسليم الطلبات المتعاقد عليها مع زبائننا في الخارج. هذا الامر لم يكن التحدي الوحيد، بل التحدي الاكبر الذي نواجهه هو موضوع اليد العاملة، حيث هناك الاف من العمال لا يمكنهم الوصول الى مراكز عملهم، اما خوفا، او كون قسما منهم نزح مع عائلاتهم الى مناطق بعيدة، فضلا عن موضوع العمالة الاجنبية. اضافة الى صعوبة النقل بين المناطق، مما يؤدي الى تكديس كميات كبيرة من الانتاج الصناعي في اماكن انتاجها من دون القدرة على تصريفها. كذلك ثمة تحد آخر يتعلق بالسوق الداخلية، حيث شهدنا تراجعا كبيرا في الطلب على سلع الكماليات والسلع غير الاساسية، مما ادى الى تراجع الانتاج في هذه المصانع الى الحدود الدنيا.

رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين سليم الزعني.

■ كيف اثرت الحرب بكل تفاعلاتها على القطاع الصناعي وما هي ابرز تداعياتها؟

□ اصاب العدوان الاسرائيلي على لبنان الاقتصاد اللبناني في الصميم، وذلك منذ بدء الحرب الموسعة في 17 أيلول الماضي. وقد اخذت الخسائر الاقتصادية تتوسع وتكبر بشكل غير مسبوق، حيث كان للصناعة الوطنية حصة وازنة من هذه الخسائر، خصوصا ان الوحدات الصناعية تنتشر على مساحة لبنان ومنها في المناطق المستهدفة في الجنوب والبقاع الشمالي والضاحية الجنوبية ومحيطها. نتيجة ذلك توقف نحو 30 في المئة من المصانع عن العمل بشكل جزئي او كلي، بسبب وجودها في المناطق الساخنة، اضافة الى الانخفاض الكبير في الطلب في السوق الداخلية وكذلك التعاقد على طلبيات جديدة الى الخارج. وبشكل عام يقدر انخفاض نشاط القطاع الصناعي في الفترة الاخيرة بين 30 و40 في المئة.

■ ما هي الاستراتيجيات التي استخدمتها المصانع للتأقلم مع الازمة خلال الحرب؟

□ لا يمكن الحديث عن تأقلم المصانع مع هذه الازمة الناتجة من الحرب، فالوضع صعب جدا، وكل مصنع يعمل ضمن الامكانات والاحوال المحيطة به، ما يعني اننا نعمل ضمن ما هو متاح وعلى وقع التطورات التي يمكن ان تحصل. لا بد من الاشارة الى ان عددا من المصانع عملت على اعادة تموضعها عبر الانتقال من المناطق الساخنة الى مناطق اخرى اكثر امانا، وقد عاودت العمل والانتاج.

■ كيف اثرت الحرب على صادرات المنتجات الصناعية اللبنانية؟

□ ما اثر على التصدير في الدرجة الاولى هي شرايين تواصل لبنان مع الخارج، اي الموانئ والمعابر البرية والمطار. في هذا الاطار، تشغيل هذه المرافق وبشكل خاص الموانئ ومواصلة النقل البحري الذي من خلاله يتم شحن معظم صادراتنا، قد سمح بالاستمرار في تصدير منتجاتنا الصناعية، علما ان استهداف طريق المصنع كان له اثر قليل في هذا الاطار. كما قلت سابقا، ان الحرب ادت انخفاض التعاقد على طلبات جديدة الى الخارج. ◄

مقال

لبنان يقف على مفترق طرق

يتردد في عمق الليل صدى الحرب في لبنان، كأنه جرح مفتوح لا يلتئم. ليس مجرد نزاع عسكري، بل زلزال يمزق اوصال وطن يئن منذ سنوات تحت وطأة ازمات اقتصادية واجتماعية. مدن الجنوب تحترق بنيران القذائف، وسماء بيروت تكاد تختنق بالدخان. بين صرخات الخوف وصمت الانتظار، يعاد رسم مشهد مأساوي لوطن عاش عقودا بين امل مشرق وواقع مظلم.

هذه الحرب ليست مجرد نزاع على حدود او صراع سياسي، انها فصل جديد من معاناة لبنان الذي يئن منذ سنوات تحت وطأة ازمة اقتصادية خانقة. تقدر الخسائر الاقتصادية بالمليارات، حيث دمرت الاف المنازل، واجبر الالاف ملايين على النزوح، يحملون معهم احلاما مكسورة وذكريات لم يعد لها مكان في الواقع .

لكن لبنان ليس غريبا عن الالم. هو ذاكرة مآس مستمرة، ارض اعتادت النهوض رغم سطوة العواصف. في خضم هذه الفوضى، يخرج المزارعون من الحقول المدمرة، يحملون بذور الامل بين ايديهم، ويعاهدون الارض على اعادة الحياة. في المدن، تقاوم العائلات بالفقر اعباء التهجير والغلاء، وتحلم بالعودة الى منازل اضحت الان انقاضا. انها حرب تلتهم الاقتصاد كما تلتهم النار الاخضر واليابس، لكنها ايضا امتحان جديد لوطن يعرف كيف يحيا رغم الموت. يبقى السؤال: هل يخرج لبنان من هذه المحنة اقوى؟ ام ان الازمات ستتجذر اكثر في قلبه المثقل؟

الحرب المستمرة بين حزب الله واسرائيل، التي بدأت في تشرين الاول 2023، خلفت اثارا اقتصادية واجتماعية جسيمة على لبنان، الذي يعاني بالفعل من ازمة اقتصادية حادة منذ عام 2019. وبحسب الاحصاءات المتداولة، فان الخسائر البشرية والنزوح تبقى الابرز. فقد قتل اكثر من 3360 شخصا، معظمهم من المدنيين، وجرح ما يزيد عن 13 الفا حتى نهاية تشرين الاول 2024.

بلغ عدد المهجرين داخليا اكثر من 1,2 مليون شخص، بينما هاجر اكثر من 350 الفا الى سوريا ودول اخرى .

من ناحية الخسائر المادية، فقد تضررت اكثر من 99,000 وحدة سكنية، منها 18% مدمرة بالكامل.

وقدرت الخسائر المباشرة وغير المباشرة ما بين 10 - 20 مليار دولار، بحيث شملت البنى التحتية، الزراعة، والصناعة.

ولجهة التأثير الاقتصادي العام، فقد انكماش الناتج المحلي الاجمالي لعام 2024 بنسبة 6,6%. كما تمت خسارة 166 الف وظيفة، مع انخفاض في الدخل بمقدار 168 مليون دولار.

اما القطاعات الاكثر تضررا، فهي: الاسكان، الزراعة، التجارة، والصحة .من دون ان ننسى اثر تصاعد الغارات الإسرائيلية، مما جعل البيئة الاقتصادية اكثر هشاشة. كذلك تدهورت البنى التحتية وتراجعت الانتاجية في القطاعات الحيوية، مثل الزراعة التي خسرت 1,2 مليار دولار نتيجة تدمير المحاصيل والماشية .

يحتاج لبنان الى خطة شاملة للتعافي واعادة الاعمار، وبالتأكيد هو في امس الحاجة الى اصلاحات سياسية واقتصادية.

لبنان يقف على مفترق طرق، والخروج من الازمة يتطلب تضافر الجهود المحلية والدولية، اضافة الى ارادة سياسية صادقة لتجاوز الخلافات وبناء مستقبل مستدام.

عصام شلهوب

■ ما هو الدور الذي لعبه غياب التسليفات المصرفية وانهيار النظام المالي وتأثير ذلك على الصناعة؟

□ يحتاج كل قطاع الاعمال الى مصادر تمويل والحصول على قروض في اوقات السلم والاستقرار. هذه وظيفة القطاع المصرفي في كل دول العالم، فيما الحاجة الى التمويل تصبح مضاعفة في اوقات عدم الاستقرار والنزاعات، وهذا ما فقدناه خلال هذه الحرب، حيث تعاني معظم المؤسسات الصناعية كما غيرها من المؤسسات الخاصة من مشكلة في السيولة التي تضعها في كثير من الاحيان على حافة الافلاس. لا يزال لدينا بعض المؤونات حتى الان، خصوصا بالنسبة الى الصناعات غير المطلوبة في هذه المرحلة، لكن اذا طالت فترة الحرب، فان مصير هذه المصانع مفتوح على كل الاحتمالات.

> **الحاجة الى التمويل اصبحت مضاعفة**

■ كيف تعاملت المصانع مع التضخم المالي خلال الحرب؟

□ اصحاب المصانع هم من النسيج الاجتماعي اللبناني، فعلى الرغم من كل التحديات القاسية التي يواجهونها من جراء التضخم، فانه لا يغيب عن بالهم موضوع القدرة الشرائية للمواطن اللبناني، وهم يحاولون ان يوازنوا بين قدرتهم على تحمل الاعباء وخفض تسعيرة المنتجات الى حدودها الدنيا ربطا بالقدرة على استمراريتهم. يمكننا ان نعود الى فترة بداية الانهيار المالي في لبنان وارتفاع التضخم بشكل كبير، حيث لاحظ المواطن اللبناني ان تسعيرة المنتجات الصناعية اللبنانية ارتفعت بنسب اقل بكثير من نسبة التضخم، واقل بكثير من ارتفاع اسعار المنتجات الاجنبية، حتى وصلنا الى مكان كانت فيه المنتجات اللبنانية تكتسح المشهد في مراكز البيع.

■ ما هي ابرز الصناعات اللبنانية التي تأثرت او تأقلمت خلال الحرب؟

□ بشكل بديهي، يتعلق الموضوع بطلب اللبنانيين. ففي فترة الحرب تركيز الطلب يكون على المنتجات الغذائية الاساسية منها، وعلى الدواء، ومنتجات التنظيف والتعقيم، ويتقلص الطلب كلما ابتعدنا من الاساسيات وتدرجنا صعودا نحو الكماليات. على هذا الاساس، ان التاقلم والاستفادة يتعلقان بتطور الطلب، والتأثر سلبا يتعلق بانخفاض الطلب.

ترشيشي: القطاع الزراعي يمر في اسوأ اوضاعه منذ 50 سنة

■ ما هي التأثيرات المباشرة للحرب على الانتاج الزراعي؟

□ لم يشهد القطاع الزراعي منذ 50 سنة وضعا اسوأ من هذا الوضع الذي نعيشه اليوم، على كل المستويات، ان لجهة الحرب او لجهة العوامل المناخية بكل تقلباتها. لكن ما تفعله الحرب اخطر من كل شيء، فهي تدمر بشكل منهجي البشر والحجر وللقطاع الزراعي نصيبه الاكبر بدءا من منطقة الجنوب التي احترقت مساحات شاسعة من ارضها الزراعية، ومنع المزارع من جني محصوله، كما اهملت البساتين وتضرر موسم الزيتون وانتاج الزيت. اما مواسم الموز والحمضيات فهي في اسوأ ايامها، ان من ناحية السعر او التصدير. اما في البقاع الأوسط، فمساحات كبيرة لم يستطع المزارع الوصول اليها، لذلك تضرر القسم الاكبر من مواسم العنب والبطاطا. تحتاج الزراعة الى العناية اليومية، سواء من خلال ري الارض وتعشيبها ورشها بالمبيدات في اوقات المواسم. وقد برزت مشكلة اخرى مع بداية الحرب، وهي ان المزارع لم يتمكن من العثور على اليد العاملة الزراعية لكي يتسنى له العمل على الاهتمام بأرضه. وحتى مع عودة العمال الزراعيين اليوم الى عملهم، تبقى الحالة في ادنى مستوياتها.

■ ما هي الصعوبات التي تواجه المزارعين في ما خص النقل والتصدير؟

□ يمر المزارع اليوم في اسوأ الأيام، جنوبا وبقاعا. معظم المناطق منكوبة، والاعمال متوقفة قسريا، والشاحنات التي تعمل على نقل المنتجات الزراعية من سهل البقاع الى السوق المحلية تتردد في القدوم الى الحقول. كما جاءت ضربة اقفال معبر المصنع لتزيد الطين بلة، باعتبار ان هذه الطريق تؤمن مرور 90% من المنتجات الزراعية نحو السوق العربية، وهي المعبر الذي يتمتع بكل المواصفات المطلوبة للتصدير على كل الصعد. عدم التصدير يعني خسارة 10 ملايين دولار شهريا، علما ان استهداف المصنع اعاق حركة التصدير الزراعي من دون ان يوقفها. لقد تم تحويل سير الشاحنات في اتجاه معبر العبودية الواقع على الحدود الشمالية مع سوريا. انها طريق طويلة وتكلفتها مرتفعة. اضافة الى عامل الوقت والمخاطر الامنية طوال الرحلة من البقاع الى بيروت مرورا بطرابلس، وصولا الى العبودية ومنها الى داخل السوري، ثم الى الحدود السورية - الاردنية.

■ الاسعار التي ترتفع باستمرار وبلا مبرر شكوى كل مواطن. الى ماذا تعيد هذا الامر؟ الى الحرب القائمة الاقتصادي او الى جشع التجار؟

□ نحن نعاني من كساد المواسم في السوق المحلية وليس من ارتفاع اسعارها. الحرب قضت على مراكز انتاجها في الجنوب بدءا من الشريط الحدودي حتى نهر الاولي، وشلت ما تبقى من انتاج منطقة البقاع. تركز الانتاج فقط في السهول الساحلية وهي محشورة بين شمال صيدا مرورا بالعقيبة والبترون، وصولا الى عكار. تصريف الانتاج محليا يواجه صعوبة مردها الى ان جزءا كبيرا من المواطنين يعيشون اليوم على المساعدات، والتصريف يتم عبر ثلثي الشعب اللبناني فقط. الدليل هو ان اسواق الخضروات في بيروت والجناح تعمل بنسبة 25%. سوق صيدا تعمل بنسبة 20% وسوقا صور والنبطية اقفلتا نهائيا. فيما تعمل سوق قب الياس بنسبة 20%، ويعود ذلك الى ان غالبية زبائن هذه السوق من ابناء الجنوب. لذلك، كل المنتجات المعروضة هي اقل سعرا مما كانت عليه في السنة الماضية بحوالى 30% وحتى اقل مما كانت عليه عند بداية الحرب على لبنان، عندما كانت الاسعار اغلى والتصريف جيدا.

■ كيف يمكن المحافظة على الانتاج الزراعي واستخداماته في ظل استمرار الحرب؟

□ كل العقبات التي مررنا ونمر بها في كفة، ومستقبل الزراعة في كفة اخرى.

رئيس تجمع المزارعين والفلاحين في لبنان ابراهيم ترشيشي.

> **الحرب قضت على اكثر من 10 الاف هكتار من الاراضي الزراعية**

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة، هل سيعود المزارع في المستقبل القريب الى تجهيز معداته وبذاره وادويته وحراثة ارضه لاستعادة الدورة الزراعية؟ ام انه سيعيش في دوامة الحرب وعدم الامان والاستقرار؟ طالما ان الوضع سيبقى على ما هو عليه اليوم، حكما سيرتد ذلك سلبا على كل لبنان بكل قطاعاته وخصوصا القطاع الزراعي. الزراعة تحتاج الى استقرار. هي نقطة استثمار، وهذا الاستثمار صالح لاشهر، والدورة الزراعية تدور باستمرار، وعلى المزارع الاهتمام بانتاجه لتأمين المردود. لذلك، فان حياة هذا القطاع هي الامان والاستقرار.

■ كيف تعاملت الحكومة وخصوصا وزارة الزراعة مع التحديات الحالية؟

□ لا قرار للحكومة في شأن القطاع الزراعي ولن احاول تبرير هذا الموقف. وزارة الزراعة لا يمكنها اتخاذ اي اجراء تجاه الملف الزراعي بكل تشعباته، فهي لا تعرف مستقبل الاوضاع وكيف ستنتهي هذا الحرب ومتى، ولا نحن نعرف. على الرغم من كل السياسات الخاطئة في الماضي، املنا ان نبقى على قيد الحياة في المستقبل، خصوصا واننا نتمنى سلامة الانسان اللبناني. اما الخسائر فتعوض عند استتباب الامن والهدوء. لقد علمتنا التجارب السابقة، ان من يثبت في ارضه هو المنتصر.

■ ماذا عن استيراد المنتجات الزراعية وكلفتها؟

□ الاستيراد مستمر بكميات محدودة ولا يمكن مقارنة الاسعاره بأسعار المنتجات المحلية. البضائع المستوردة اسعارها مرتفعة، وجودتها اقل من المنتجات الوطنية.

ع.ش.